

اسم المقال: محددات البطالة في الجزائر: دراسة تطبيقية

اسم الكاتب: سليم مجلخ

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/8910>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/11 13:15 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



جامعة الشارقة
ملتقى الحضارات

مجلة جامعة الشارقة

دورية علمية محكمة

للعلم
الإنسانية
والاجتماعية



المجلد 13 ، العدد 2

ربيع الأول 1437 هـ / ديسمبر 2016 م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339





محددات البطالة في الجزائر:

دراسة تطبيقية

سليم مجلخ

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة 8 ماي 1945 قالمة

قالمة - الجزائر

تاريخ القبول 2016-04-26

تاريخ الاستلام 2015-12-27

ملخص البحث:

تهدف الدراسة إلى تحديد الإطار النظري والنظريات المفسرة لمشكلة البطالة في الجزائر ومحدداتها من خلال تحليل وقياس أثر المتغيرات المفسرة على المتغير التابع (البطالة)، إضافة إلى تقدير وبناء نموذج يمكننا من تحديد المتغيرات المؤثرة والمحددة للبطالة خلال المدة 1985/2014.

وقد اعتمدت الدراسة النظرية على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته وطبيعة الموضوع من خلال وصف متغيرات الدراسة وتحليل أثار المتغيرات المفسرة في المتغير التابع مع تحليل النتائج، واعتمدت الدراسة التطبيقية على الأسلوب الإحصائي الكمي القياسي من أجل إجراء الدراسة القياسية وتحديد النموذج الأمثل لتفسير المشكلة.

وتوصلت الدراسة إلى اختلاف العوامل المحددة للبطالة حسب النظريات الاقتصادية وحسب الدراسات السابقة من الناحية النظرية، أما من الناحية التطبيقية فتوصلت إلى تواجد علاقة سببية في اتجاهين بين معدل البطالة والنفقات العامة وعلاقة سببية في اتجاه واحد بين معدل البطالة وبقية المتغيرات، وعلاقات ذات دلالة إحصائية مختلفة إيجابا وسلبا بين معدل البطالة والمتغيرات الأخرى بالنسبة للتأخيرين.

الكلمات الدالة: البطالة، معدل التضخم، حجم السكان، النفقات العامة، الناتج الداخلي الخام، نموذج أشعة الانحدار الذاتي.



المقدمة:

يعتبر البحث في موضوع البطالة وإمكانية حلها في اقتصادياتنا الحديثة أمراً صعباً نتيجة لاختلاف العوامل المحددة والمفسرة لها من اقتصادٍ لآخر إلى جانب اختلاف تفسيرها وفقاً للنظريات الاقتصادية المتعددة، واختلاف أثارها الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعد البطالة من المشكلات الأساسية التي تعرقل مسيرة التقدم والتنمية في معظم المجتمعات وتواجهها معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وقد برزت مشكلة البطالة في الجزائر وتطورت خلال العقود الماضية خاصة خلال مدة التسعينات من القرن الماضي نتيجة للظروف الاقتصادية (المتعلقة بتراجع مداخل البلاد الناتجة عن انهيار أسعار البترول والدخول في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المفروضة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين) والسياسية (تدهور الظروف الأمنية التي عاشتها البلاد)، حيث انتهجت الجزائر جملة من الإصلاحات وطبقت مجموعة من السياسات من أجل التخفيف من حدتها.

تلعب النماذج القياسية دوراً هاماً في اختبار النظريات الاقتصادية من خلال تفسير العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، حيث يساهم التحليل القياسي في مساعدة متخذي القرار وواضعي السياسات الاقتصادية وصانعيها في إجراء المقارنات بين القيم العديدة للمعاملات المقدره ومن ثم اتخاذ القرار الأمثل للتخطيط الاقتصادي.

ان تشخيص مشكلة البطالة في الجزائر وتحديد محدداتها يمر عبر التعرض إلى النظريات الاقتصادية المفسرة لها وتحليل تطورها ومن ثم بناء نموذج اقتصادي مفسر لها على أساس المتغيرات المحددة لها وتحليل النتائج المتوصل إليها على ضوء النظريات الاقتصادية المتعرضة لها.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في حجم معدلات البطالة المرتفعة المسجلة في الجزائر في السنوات الأخيرة (19.7، 28.9، 10، 12، 10.6) % خلال سنوات (1990، 2000، 2010، 2012، 2014)، كما تبرز مشكلة الدراسة في تعدد واختلاف العوامل والمتغيرات الرئيسة المؤثرة والمفسرة لمشكلة البطالة في الجزائر ومن أجل معالجة هذه المشكلة تم طرح التساؤل الرئيس الآتي: ما هي المتغيرات المفسرة، المحددة والمؤثرة في معدل البطالة في الجزائر؟



سليم مجلخ (87-57)

فرضيات الدراسة: نلخصها في النقاط الآتية:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ويفترض أن تكون عكسية وذات تأثير إيجابي بين الناتج الداخلي الخام الحقيقي، النفقات العامة ومعدل البطالة.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ويفترض أن تكون طردية وذات تأثير سلبي بين حجم السكان، معدل التضخم ومعدل البطالة.
- توجد علاقة سببية بين معدل البطالة ومتغيرات الدراسة في اتجاهات مختلفة.

أهمية الدراسة:

يشكل موضوع الدراسة أهمية بالغة من حيث المستويات المرتفعة والمقلقة التي بلغت معدلات البطالة في الجزائر خلال السنوات الماضية مما يستدعي ضرورة دراستها وتحديد العوامل المؤثرة والمفسرة لها، هذا من جهة ومن جهة ثانية تنبع أهمية الدراسة التطبيقية من خلال محاولة إجراء نمذجة قياسية للبطالة خلال المدة 1985/2014 لتحديد محددات البطالة في الجزائر وأثار المتغيرات المحددة والمفسرة لها.

أهداف الدراسة:

يمكن حصرها في النقاط الآتية:

- دراسة الإطار النظري لمشكلة البطالة وتحديد خصائصها وأسبابها في الجزائر.
- تحديد النظريات المفسرة للبطالة ومقارنتها.
- تحليل وقياس أثر المتغيرات الممثلة في الناتج الداخلي الخام الحقيقي، النفقات العامة، حجم السكان ومعدل التضخم على معدل البطالة في الجزائر ومن ثم تحديد وتقدير نموذج يمكننا من تحديد المتغيرات التي تؤثر في البطالة في الجزائر.

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا النظرية على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته وطبيعة الموضوع من خلال وصف متغيرات الدراسة وتحليل أثار المتغيرات المفسرة في المتغير التابع مع تحليل نتائج الدراسة، واعتمدنا في دراستنا التطبيقية على الأسلوب الإحصائي الكمي القياسي من أجل إجراء الدراسة القياسية وتحديد النموذج الأمثل لتفسير المشكلة وتحديد





سليم مجلخ (57-87)

البطالة باستخدام نموذج VAR وتوصلت الدراسة إلى التأثير المتباين لمكونات النموذج في معدل البطالة.

- دراسة دادن عبد الغاني وبن طاجين محمد عبد الرحمان، 2012، بعنوان: دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال المدة 1970/2008، حيث هدفت الدراسة إلى تقدير نموذج يربط معدل البطالة بالمتغيرات المفسرة له خلال مدة الدراسة وتوصلت الدراسة إلى وجود فوارق كبيرة بين المقاربة النظرية والتطبيقية.
- دراسة روابح عبد الباقي، 2012، بعنوان: البطالة وتدابير الدعم والحماية الاجتماعية في الجزائر، حيث هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية تدابير الحماية والدعم الاجتماعي للحد من اتساع ظاهرة البطالة والتخفيف من انعكاساتها المختلفة للمحافظة على النسيج الاجتماعي، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تركيز عمليات الدعم والحماية لمستحقيها من الفئات الهشة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للثروة ذات التكنولوجيات المتوسطة والعالية في إطار سياسة تنمية متكاملة.
- دراسة سليم عقون، 2009/2010، مذكرة ماجستير بعنوان: قياس أثر المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري وتحديد أهم السياسات والإصلاحات الاقتصادية، مع بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة وتطبيقه في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى التأثير الكبير لكل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وحجم السكان في معدل البطالة في الجزائر.
- دراسة دحماني أدريوش، 2013، بعنوان: النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر: دراسة قياسية، حيث هدفت الدراسة إلى دراسة مدى انطباق نظرية أوكن على الاقتصاد الجزائري هذا من جهة ومن جهة ثانية محاولة تحديد الناتج المحلي الإجمالي اللازم لتحقيق العمالة الكاملة في حالة تواجد علاقة أوكن في الاقتصاد الجزائري، وتوصلت الدراسة إلى عدم انطباق نظرية أوكن على الاقتصاد الجزائري رغم إشارة جميع الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط قوي بين النمو الاقتصادي والبطالة.
- دراسة علواش وردة، 2014، بعنوان: دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر، حيث هدفت الدراسة إلى بناء نموذج قياسي لتحديد أثر الإصلاحات الاقتصادية في معدل البطالة في الجزائر خلال المدة 1980/2011، وتوصلت الدراسة إلى عدم تأثر معدلات البطالة بالإصلاحات الاقتصادية وتأثرها بمتغيرات تفسيرية أخرى (الناتج الداخلي الإجمالي وحجم السكان).





محددات البطالة في الجزائر: دراسة تطبيقية (57-87)

- دراسة بركات أحمد، 2013/2014، بعنوان: البطالة والتشغيل دراسة تحليلية تقييمية، حيث هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أسباب البطالة، الآثار الناتجة عنها والسياسات والإجراءات اللازمة لمعالجتها ومجابهتها، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة وضع آليات مناسبة من أجل امتصاص ظاهرة البطالة مع ضرورة تبني إصلاحات جذرية في هذا المجال.
- دراسة مقراني حميد، 2014/2015، مذكرة ماجستير بعنوان: أثر الإنفاق الحكومي في معدلي التضخم والبطالة في الجزائر، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد وتقييم تأثير فعالية ونجاح السياسة الإنفاقية التوسعية في الجزائر في كل من معدلي التضخم والبطالة، وتوصلت الدراسة إلى زيادة النفقات العامة في سنة معينة يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة وزيادة طفيفة في معدل التضخم في السنة الموالية.
- دراسة براحو حاج ملياني، 2013/2014، مذكرة ماجستير بعنوان: دور آليات دعم التشغيل ودعم الاستثمار في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية وتنبؤية- حيث هدفت الدراسة إلى إبراز دور الدعم الموجه في إطار سياسات التشغيل أو الدعم الموجه في جانب الاستثمار وأثره على معدلات البطالة في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى تأثير معدلات البطالة في الجزائر بشكل كبير بسياسة الدعم كما توصلت الدراسة إلى ضرورة اعتماد سياسة ناجعة وإستراتيجية واضحة المعالم ومروسة في جانب الدعم من أجل توفير مناصب عمل دائمة.
- دراسة محفوظ مراد، 2013/2014، رسالة دكتوراه بعنوان: الخصوصية وتأثيرها في معدل البطالة - دراسة حالة الجزائر- حيث هدفت الدراسة إلى بيان تأثير الإصلاحات الاقتصادية المتمثلة في جانب الخصوصية وأثرها في معدلات البطالة في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى تأثير عمليات الخصوصية على عالم الشغل والبطالة بسبب عدم مصاحبة عمليات الخصوصية بإجراءات فعالة للنهوض بعالم الشغل هذا من جهة ومن جهة ثانية نتيجة لضعف أداء الاقتصاد الجزائري وزيادة حجم السكان.

الدراسات العربية: نذكر منها:

- دراسة محمد مازن محمد الأسطل، 2014، بعنوان: العوامل المؤثرة في معدل البطالة في فلسطين (1996/2012)، حيث هدفت الدراسة إلى دراسة ظاهرة البطالة في الفكر الاقتصادي وقياس أثر بعض المتغيرات في معدل البطالة في فلسطين ومن ثم الوصول إلى مجموعة من الاقتراحات والتوصيات الموجهة للحكومة الفلسطينية للعمل بها، من أجل التقليل من مشكلة البطالة في فلسطين، وتوصلت الدراسة إلى أن سوق العمل الفلسطيني يعاني من مجموعة من الاختلالات والتذبذبات الناتجة عن السياسات





سليم مجلخ (57-87)

والممارسات الإسرائيلية، أما من الناحية التطبيقية توصلت الدراسة إلى وجود علاقات ارتباطية طردية وعكسية ذات دلالة إحصائية وتتفق مع النظرية الاقتصادية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الممثل في معدل البطالة.

• دراسة سعود موسى الطيب، 2010، ظاهرة البطالة في محافظة عمان - الأردن دراسة ميدانية، حيث هدفت الدراسة إلى تقدير حجم البطالة ونسبتها في محافظة عمان في سنة 2009، مع تحليل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمتطلين عن العمل في المحافظة ومعرفة أسبابها، وتوصلت الدراسة إلى أن حجم البطالة في المحافظة هو 26.9% ومن أهم أسبابها بُعد مكان العمل ومنافسة العمال الأجانب، وأوصت الدراسة بتحفيز القطاع الخاص في المنطقة لتوفير مناصب شغل جديدة وكذلك بتوجه الشباب إلى التكوين المهني وتوفير قروض ميسرة لهم.

• دراسة معاوية أحمد حسين وهناء محمود سيد أحمد، 2012، بعنوان: الأثر الاقتصادي للبطالة: حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير البطالة في التنمية الاقتصادية الحقيقية المؤدي إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي دون أن يصاحبه تطور في متوازن القاعدة الإنتاجية، وتوصلت الدراسة إلى أن الاعتماد على مفهوم التنمية التقليدي وطبيعة النماذج المرتبطة بها هو من أهم أسباب استمرارية الأزمة السابقة هذا من جهة وتوصلت الدراسة من جهة ثانية إلى أن الضرر الإنتاجي يرجع إلى ارتباط معدل البطالة بفجوة الناتج المحلي الإجمالي.

• دراسة جلال عبد القادر، 2014/2015، رسالة دكتوراه بعنوان: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة ودعم سياسات التشغيل بالبلدان العربية، حيث هدفت الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل والتخفيف من حدة البطالة بالبلدان العربية من خلال إلقاء الضوء على واقع البطالة في الدول العربية وسبل معالجتها عن طريق مختلف برامج التشغيل المعتمدة هذا من جهة وتهدف الدراسة من جهة ثانية إلى تفعيل سبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوصلت الدراسة إلى افتقار البلدان العربية إلى سياسات وإستراتيجيات واضحة المعالم في جانب تشغيل عنصر الشباب، كما توصلت الدراسة إلى الدور المهم والفعال الذي تلعبه مختلف عمليات الدعم الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يساهم في نجاحها، نموها وتطورها خاصة في جانب توفير مناصب شغل جديدة.

• دراسة شكرية عبد الله كريم وصادق جعفر كريم، 2013، بعنوان: البطالة في دولة قطر حسب تعداد 2010، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد حجم البطالة في دولة قطر،





محددات البطالة في الجزائر: دراسة تطبيقية (57-87)

أسباب تفشيها وتوزيعها حسب الفئات العمرية، وتوصلت الدراسة إلى أن أسباب تفاقم الظاهرة راجع إلى عدم توجيه التنمية والاستثمار إلى المجالات المناسبة لها وسوء التخطيط، إضافة إلى عدم توافق خريجي التعليم والتكوين مع سوق العمل وزيادة الطلب على العمالة الأجنبية على حساب العمالة المحلية، كما توصلت الدراسة إلى أن نسبة البطالة بين القطريين هي 4.1% وأكبر فئة عرضة للبطالة هي فئة الشباب صغار السن.

• دراسة مؤيد سلطان وهيب، 2013، بعنوان: بناء نموذج للتنبؤ بحجم البطالة في مصر، حيث هدفت الدراسة إلى بناء نموذج ARIMA لمشكلة البطالة في مصر هذا من جهة وهدفت الدراسة من جهة ثانية إلى التنبؤ بمعدلات البطالة المستقبلية في مصر وفقا للنموذج المتنبأ به، وتوصلت الدراسة إلى وضع نموذج لمشكلة البطالة مقبول اقتصاديا، إحصائيا وقياسيا، كما توصلت الدراسة إلى التنبؤ بمعدلات البطالة المستقبلية للسنوات القادمة مثلا: (9.73 مليون سنة 2017).

• دراسة حمودي عبد الله الشمري، 2013، واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام (2003) وسبل معالجتها، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة السبل والوسائل التي تستخدم في معالجة البطالة والآثار الناجمة عنها، وتوصلت الدراسة إلى تراجع معدلات البطالة من 28.10% إلى 15.34% بين سنتي 2003 و2008 نتيجة للسياسات المطبقة إلا أن هذه النتائج تبقى غير كافية بسبب ارتفاع عدد طالبي المهن نتيجة ارتفاع النمو السكاني.

• دراسة زروق عثمان محمد، 2012، بعنوان تقييم واقع بطالة الشباب في السودان دراسة تحليلية وتطبيقية، حيث هدفت الدراسة إلى تقييم واقع بطالة الشباب في السودان بين الجنسين، وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب في السودان مقارنة بدول أخرى (52.6% في المتوسط، منها 54.7% في أوساط الإناث و50.5% في أوساط الذكور) وأرجعت الدراسة أسباب ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب إلى ارتفاع معدلات القوى العاملة الشبانة وتراجع دور الدولة في توفير مناصب عمل بالمؤسسات العامة والوحدات الحكومية لاتباعها سياسة الخصخصة.

تنوعت الدراسات السابقة المحلية والعربية من حيث تناولها ودراستها لموضوع البطالة، حيث تشابهت من حيث دراستها لـ: (الأسباب، والمحددات، والآثار، والنظريات المفسرة للظاهرة...)، إلا أنها اختلفت من حيث الأساليب ومناهج المعالجة المتبعة في معالجة مشكلة البطالة وفقا للأصول العلمية (الوصف، التحليل، الإحصاء، القياس الاقتصادي، التنبؤ، الدراسات التطبيقية المحلية والعربية...)، إضافة إلى اختلاف بعض النتائج المتوصل إليها





سليم مجلخ (57-87)

وهذا باختلاف الدول والمتغيرات مما ساهم في اختلاف الحلول والتوصيات المقترحة وفقاً لوجهات النظر المختلفة.

وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أنها دراسة حديثة من حيث الإحصاءات التي تبحث في العوامل المحددة المفسرة لظاهرة البطالة في الجزائر حسب ما جاءت به النظريات الاقتصادية بالدرجة الأولى والدراسات السابقة بالدرجة الثانية، معتمدة في ذلك على نموذج أشعة الانحدار الذاتي، وتحليل التباين، والتكامل المشترك، والسببية ودوال الاستجابة في تفسير العلاقة بين المتغير التابع (البطالة) والمتغيرات المفسرة له، على عكس الدراسات السابقة التي اختلفت في استخدامها للنماذج التي تعبر عن علاقة المتغير التابع بالمتغيرات المفسرة له أو إحداها فقط من خلال إما الاعتماد على نماذج الانحدار الخطي البسيط أو المتعدد والتي تعتبر أقل قدرة في تفسير الظواهر من نماذج أشعة الانحدار الذاتي، هذا من جهة ومن جهة ثانية تبرز أهمية الدراسة عن بقية الدراسات السابقة من حيث القيمة العلمية المتوصل إليها من خلال نتائج الدراسة، توصياتها واقتراحاتها.

أولاً: الإطار النظري للدراسة:

1. **تعريف البطالة:** يشير الأسطل (2014) وفقاً لتعريف منظمة العمل الدولية فإن العاطل عن العمل هو كل إنسان قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند الأجر السائد ولكن دون جدوى. ويتم حساب معدل البطالة حسب العلاقة الآتية: معدل البطالة $TC = \text{المجتمع العاطل} / \text{المجتمع النشط}$.

أما مفهوم البطالة حسب ONS فيشير بختي ومخلوف أن مصطلح «بدون عمل» يقصد به «بطل» ويتمثل في الشخص الذي يستوفي في أن واحد على الشروط الآتية:

- أن يكون في سن العمل أي بين 16 و60 سنة.
- بدون عمل أثناء مدة التحقيق (أي لم يتمكن من عمل بأجرة أو بدونها).
- أن يكون قام بالبحث الجاد عن عمل.
- أن يكون متاحاً ومستعداً لأي عمل مأجور أو غير مأجور أثناء مدة الإسناد.

2. **أسباب البطالة:** إن البطالة هي مشكلة معقدة لها أسبابها المشتركة والمختلفة بين الدول، ففي الدول النامية من أسبابها: التخلف، المديونية الخارجية، إضافة إلى نتائج الاستعمار المباشر وغير المباشر عن طريق المؤسسات العالمية والشركات الاحتكارية. ومن أسباب البطالة في الجزائر نذكر الآتي:





محددات البطالة في الجزائر: دراسة تطبيقية (57-87)

- الأزمات الاقتصادية السابقة التي عرفتها الجزائر خلال نهاية الثمانينات والإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها بعد ذلك، خاصة سياسة الخصخصة وتسريح العمال.
 - الاعتماد الكلي على عوائد البترول، وضعف سياسة التنويع الاقتصادي.
 - غياب الاستقرار السياسي والاجتماعي خلال مدة التسعينات.
 - اعتماد حلول ترفيحية وغياب حلول جذرية.
 - النمو الديمغرافي السريع الذي لم يواكب النمو الاقتصادي.
 - عدم إتمام المسار الدراسي لفئة الشباب.
 - النزوح الريفي وعدم التوافق بين مخرجات التكوين ومتطلبات الشغل.
3. **خصائص البطالة:** من خصائص ومظاهر البطالة في الجزائر نذكر الآتي:

- ارتفاع بطالة الريف على الرغم من السياسات المنتهجة، كالمخطط الوطني للتنمية الريفية لسنة 2001.
- أكثر من 69% من البطالين لم يسبق لهم العمل، وأكبر شريحة تعاني من البطالة هي شريحة الشباب، وأكبر نسبة بطالة لدى الذكور.
- بطالة طويلة المدة مزمنة، وبطالة المتعلمين.

ثانياً: النظريات المفسرة للبطالة:

هناك اختلاف بين النظريات المفسرة للبطالة حسب وجهة نظر كل مدرسة:

1. **نظرة المدرسة الكلاسيكية والنيو كلاسيكية للبطالة:** يتصور الكلاسيك أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون إلا في حالة الاستخدام التام وهي الحالة التي يكون فيها الإنتاج أعظمي واستغلال عوامل الإنتاج مثالياً والبطالة منعدمة، أي أن اقتصادهم بإمكانه أن يوفر مناصب شغل لكل بطال يرغب في أن يشتغل، هذه الرؤية التفاضلية التي تميز نظرة الكلاسيك للبطالة يصاحبها اعتقاد آخر أكثر أهمية وغرابة هو أن اقتصاد الكلاسيك يتوازن عند حالة الاستخدام التام من دون تدخل الدولة (اليد الخفية)، مهملين بذلك دور الحكومة في تحقيق التوازن والتأثير على مخرجات النشاط الاقتصادي، حيث يرون أن السياسات المالية التوسعية (الإنفاق) لن تؤثر إلا في ميزانية الدولة، وأن السياسة النقدية التوسعية لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتشغيل بل إلى ارتفاع الأسعار





سليم مجلخ (57-87)

(التضخم). حيث يهمل الاقتصاديون الكلاسيك العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة (زكان وبلعباس، 2010)، ويرى روبرت مالتوس من خلال نظريته المنتشائمة حول السكان التي يرى من خلالها أن عدد السكان يتزايد بمتواليه هندسية والموارد الغذائية تزداد حسب متواليه حسابية (دادن وبن طجين، 2012: 176) وحسبه هناك علاقة طردية بين معدل البطالة وحجم السكان، حيث تمثل نظرية مالتوس في السكان أحد الدعائم الأساسية التي قام عليها بنيان الفكر الكلاسيكي حيث يرى أنه من الممكن أن يتعرض المجتمع الرأسمالي لأزمة تخمة في الإنتاج، حيث لا يوجد تطابق بين عرض السلعة المنتجة والطلب عليها، حيث ترتفع المدخرات ومن ثم تهبط الأسعار؛ فتقل الأرباح وتظهر البطالة (محمد الأسطل، 2014: 35). حيث يرى مالتوس في نظريته وفي تفسيره لعلاقة تزايد السكان بالبطالة أن زيادة السكان على المدى الطويل لا تجاريها الزيادة في المواد الغذائية مما يؤدي إلى التنافس على الطعام مما يتسبب في مشاكل اجتماعية كالمجاعات، واقتصادية كالبطالة، فهذه الظواهر هي التي تحد من نمو السكان المتزايد.

كما يرى الكلاسيك أن البطالة ناتجة عن بطالة احتكاكية نتيجة لوجود بعض الفراغات في مناصب العمل ووجود بعض العمال الذين هم في حالة بطالة، وهذا يتطلب وقتاً حتى يتم تأجيرهم في المناصب الشاغرة وهذا نتيجة للمعلومات غير المتاحة، أما نظرية البطالة في البحث عن فرص العمل فتري أن العاطلين عن العمل قد يرفضون فرص العمل المقدمة إليهم بسبب عدم توافر المعلومات في سوق العمل؛ إذ يعتقدون إمكانية حصولهم على فرص عمل بأجور أعلى نتيجة جهلهم وضعية سوق العمل. وبطالة هيكلية الناتجة عن تغير هيكل في بعض الصناعات وبعض أصناف العمل والمناطق (بختي، 2005: 62/63).

2. **رؤية كينز إلى البطالة:** يرى كينز أن البطالة لا تتناقض مع التوازن، فقد يتحقق توازن الاقتصاد على المستوى الكلي ويصاحب هذا التوازن وجود بطالة في عنصر العمل، وقد تكون هذه البطالة عارمة، ولكن يمكن للحكومة من خلال سياساتها الهيكلية المتمثلة أساساً في السياسة المالية التوسعية من احتواء حالة الاستخدام الناقص وذلك من خلال الدور الفعال والتأثير البالغ لمضاعفات السياسة المالية (مضاعف الإنفاق ومضاعف الضرائب) في المخرجات من زيادة في الإنتاج وإيجاد فرص العمل، وبذلك فالعلاقة عكسية بين الإنفاق العام والبطالة فكلما زادت الحكومة من نفقاتها الحكومية كلما أدى ذلك إلى إيجاد فرص عمل إضافية، وبالتالي قل عدد البطالين وانخفض معدل البطالة (زكان وبلعباس، 2010) فالبطالة عند كينز هي بطالة إجبارية وبطالة اختيارية (بختي، 2005: 76).





سليم مجلخ (57-87)

إن ظهور ما يعرف بالركود التضخمي الذي عرفته الدول المتقدمة في سبعينات وثمانينات القرن الماضي، وعجز منحنى فليبس عن تحليل هذه الوضعية (وجود علاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل البطالة) ساهم في ظهور أفكار جديدة ولعل أهم هذه النظريات المفسرة لظاهرة الركود التضخمي أو العلاقة الطردية بين التضخم والبطالة نظرية التوقعات الرشيدة.

ترتب عن اعتماد فرضية التوقعات الرشيدة بواسطة Muth إحداث تطورات هامة في مجال التحليل الاقتصادي الكلي، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التوقعات تؤثر في كل المشاركين في الاقتصاد ولها أثرها الهام في النشاط الاقتصادي فلو أن العمال توقعوا ارتفاع الأسعار في المستقبل فإنهم سيطلبون برفع الأجور فينعكس ذلك على حجم الإنتاج والتوظيف كما أنهم إذا توقعوا أنهم سيكونون أغنى في المستقبل فإنهم سينفقون أكثر اليوم فيزداد الناتج الكلي وتتوفر مناصب شغل جديدة (بختي، 2005)، فنظرية التوقعات الرشيدة أداة قوية لتحليل السلوك وهي تحاول أن تشرح كيف يكون توقع الأعوان الاقتصاديين وتأثير هذا التوقع في تطبيق السياسة الاقتصادية وعلى سلوك السوق. وبمعنى آخر فإن هذه النظرية تعتمد على التوقعات المستقبلية لذلك فهي توقعات عقلانية تعتمد على المستقبل وليست توقعات تكيفية تعتمد على الماضي.

2.4- علاقة أوكون المفسرة للعلاقة بين معدل البطالة والناتج: حيث تفسر هذه العلاقة الأهمية القصوى بين سوق السلع وسوق العمل، من خلال وصف العلاقة بين الحركات قصيرة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتغيرات في معدل البطالة، حيث يرى أوكون أن هناك ارتباطاً بين تغير معدلات البطالة والتغير في نمو الناتج (دحماني، 2013: 1303) حيث يرى أن زيادة الإنفاق الحكومي -على سبيل المثال- تؤدي إلى زيادة الناتج، ومن ثم تراجع معدلات البطالة. وأن تراجع معدل البطالة يؤدي إلى التغير في الاتجاه المعاكس للناتج الداخلي الخام الحقيقي.

ثالثاً: الدراسة القياسية لمشكلة البطالة في الجزائر:

عرفت الجزائر مع مطلع الألفية الجديدة تراجعاً ملحوظاً في معدلات البطالة التي أخذت تتراجع من سنة إلى أخرى وهذا بفضل الجهود المبذولة، والسياسات المعتمدة من خلال برامج تعتمد على التخطيط من أجل توفير واستحداث مناصب شغل.

ومن أجل إجراء الدراسة القياسية تم اختيار المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة محل الدراسة كان كما تعتمد عليه النظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى، وعلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية، حيث إن معدل البطالة يتأثر بكل من: معدل التضخم، الناتج الداخلي الخام الحقيقي، حجم السكان والنفقات العامة، إضافة إلى متغيرات أخرى قد تكون أقل أهمية أو لم يتسن لنا الحصول على إحصاءاتها.





محددات البطالة في الجزائر: دراسة تطبيقية (57-87)

1. طبيعة العلاقة بين المتغيرات: حتى نتمكن من تقدير العلاقة بين المتغيرات اعتمدنا على سلسلة زمنية سنوية طويلة تمتد من 1985 إلى 2014 وذلك من أجل استخدام تقنية نموذج VAR.

1-1- التعريف بمتغيرات الدراسة: كل نموذج قياسي يستخدم لتفسير ظاهرة ما يجب أن يحتوي على متغير تابع، ومتغيرات مفسرة، والمتغير العشوائي.

• **المتغير التابع:** وهو المتغير المدروس أو المتغير الداخلي وهو معدل البطالة في دراستنا Tcho وقد سبق تعريفه في الإطار النظري.

• **المتغيرات المستقلة:** وهي المتغيرات المفسرة للظاهرة المدروسة والتي اعتمدت استناداً إلى النظرية الاقتصادية، والدراسات السابقة والإحصاءات المتوفرة، والمتمثلة في دراستنا في:

• **الناتج الداخلي الخام الحقيقي (PIB):** هو ما أنتج من سلع وخدمات داخل الحدود الجغرافية للبلد سواء كان لمنتجين محليين أو أجانب ويحسب بالأسعار الحقيقية الثابتة بالنسبة إلى سنة الأساس (سنة الأساس في دراستنا سنة 1985).

• **معدل التضخم (TINF):** يعرفه Oner. C على أنه معدل الزيادة في الأسعار على مدى مدة زمنية معينة، ويعتبر التضخم عادة مقياساً واسعاً كالزيادة العامة في الأسعار أو الزيادة في تكلفة المعيشة في بلد ما.

• **النفقات العمومية (DEP):** وهي مجموع النفقات التي تصرفها الدولة لتغطية نشاطاتها وتنقسم إلى نفقات التشغيل وهي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، وتسمح بتسيير نشاطاتها، وتدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، وهي بذلك تضمن استمرارية مصالح الدولة من الناحية الإدارية ونفقات التجهيز وهي نفقات ذات طابع استثماري، وتساهم في زيادة ثروة البلاد، كما يطلق عليها ميزانية الاستثمار.

• **إجمالي السكان (PTOT):** يمثل العدد الإجمالي لسكان بلد ما خلال سنة ما.

2-1- مصادر بيانات متغيرات الدراسة: اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الجزائري والمتمثلة في الديوان الوطني للإحصاءات، وزارة المالية والبنك المركزي الجزائري، إضافة إلى البنك الدولي حيث تم أخذ قيم معدلي البطالة والتضخم بالنسبة المئوية في حين النفقات العامة والناتج الداخلي الخام الحقيقي





سليم مجلخ (87-57)

بالمليار (دج) وإجمالي السكان بالمليون نسمة.

3-1. العلاقة التي تربط معدل البطالة والمتغيرات المفسرة حسب النظرية الاقتصادية:

- العلاقة الموجودة بين معدل البطالة والناتج الداخلي الخام الحقيقي هي علاقة عكسية؛ لأنه كلما ارتفع حجم الناتج الداخلي الخام الحقيقي يرتفع حجم التشغيل أي خلق المزيد من فرص العمل الجديدة مما يترتب عليه انخفاض في معدل البطالة.
- العلاقة بين معدل البطالة وعدد السكان علاقة طردية حيث تؤدي الزيادة في عدد السكان إلى الزيادة في الطلب على العمل ومن ثم زيادة معدلات البطالة.
- العلاقة الموجودة بين معدل البطالة ومعدل التضخم هي علاقة عكسية وفق المنطق التقليدي ومنحنى فليبس في المدى القصير، وعلاقة طردية طويلة الأجل في ظل الركود التضخمي حسب التوجهات الحديثة ونظرية التوقعات الرشيدة، وعلاقة عكسية حسب النظرية النقدية.
- العلاقة بين الإنفاق العام ومعدل البطالة هي علاقة عكسية، فزيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الاستثمار وزيادة الناتج ومن ثم زيادة عرض العمل والنتيجة تراجع معدلات البطالة.

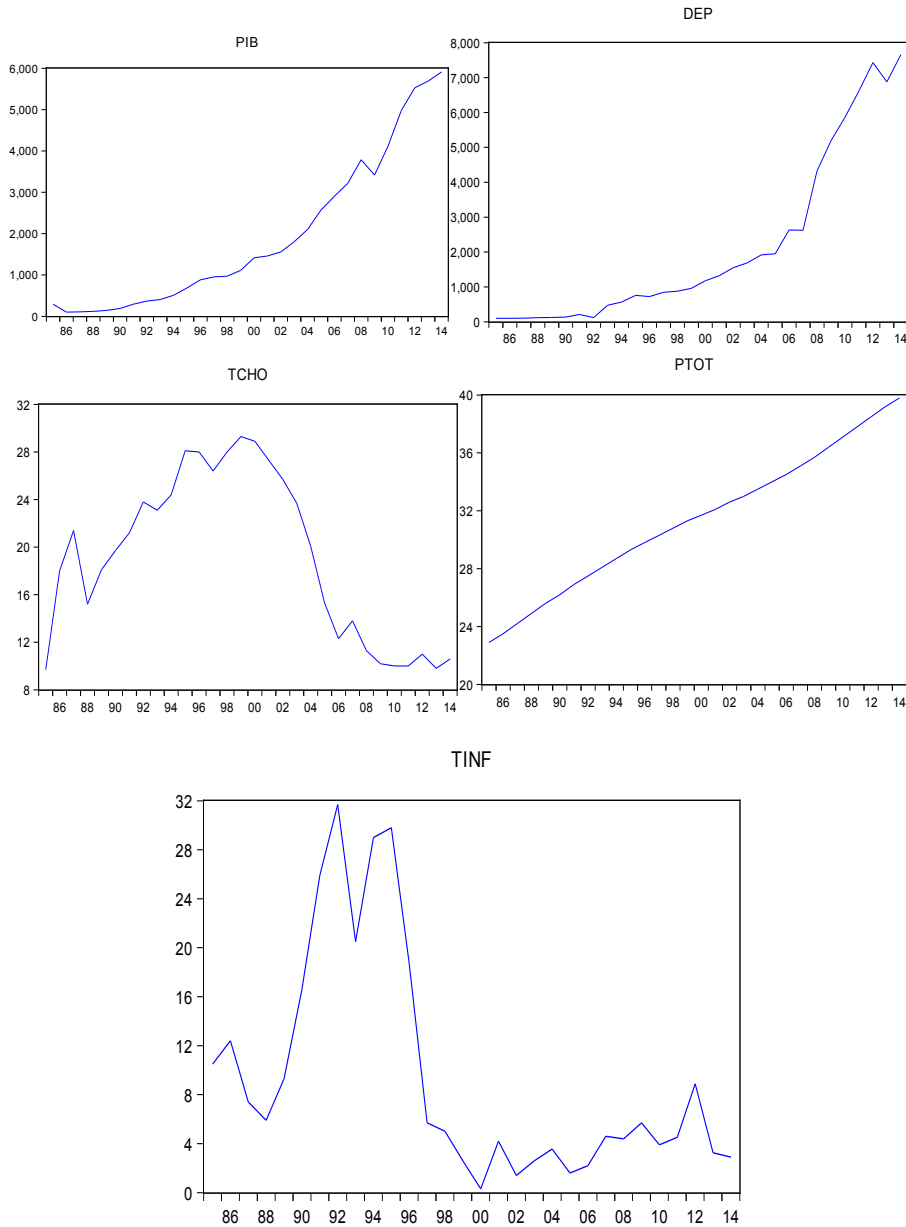
4-1. التطور التاريخي لمتغيرات الدراسة: الشكل رقم 01 يبين تطور متغيرات الدراسة خلال المدة 1985/2014.





محددات البطالة في الجزائر: دراسة تطبيقية (87-57)

الشكل رقم 01: تطور متغيرات الدراسة خلال المدة 2014/1985



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

من المواقع: 1985/2003

- The World Bank، Data، Economic Policy and Debt، At: <http://donnees.banquemondiale.org/theme/politique-economique-et-dette> retrieved: (14/02/2014).
 - the National Office of Statistics، Algeria، At: <http://www.ons.dz/>، retrieved: (21/12/2012).
 - Ministry of Finance Algeria، At: <http://www.mf.gov.dz/>، retrieved: (10/02/2014).
- 2004/2014 - مجلخ، سليم. (2014/2015). الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 وأثارها على الدول النامية - دراسة حالة الجزائر -. رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر: 186/226.

من خلال الشكل نلاحظ الآتي:

- عرفت معدلات البطالة تطوراً مهماً في النصف الأول من مرحلة الدراسة حيث بلغت أرقاماً قياسية نتيجة لتراكم مجموعة من الأسباب (الظروف الأمنية والسياسية، الخصخصة وتسريح العمال، التحول من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، ارتفاع المديونية الخارجية وقلّة الاستثمارات المحلية الجديدة... الخ)، إلا أنها أخذت في التراجع في الشطر الثاني من مرحلة الدراسة نتيجة للتعافي في بعض النواحي الحياتية (التحسن الأمني وتطور دخول البلاد نتيجة ارتفاع أسعار البترول والتخلص التدريجي من المديونية الخارجية والاعتماد على سياسة التخطيط ووضع آليات وميكانيزمات جديدة للتحكم في معدلات البطالة الخ...).
- الناتج الداخلي الخام الحقيقي يرتفع من سنة إلى أخرى مع تراجع خلال سنة 2009 نتيجة لأثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي ساهمت في بروز الركود الاقتصادي العالمي.
- سجلت معدلات التضخم أرقاماً قياسية خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين نتيجة للأوضاع التي عاشتها الجزائر على جميع الأصعدة (التدهور السياسي والأمني، والتدهور الاقتصادي نتيجة تراجع أسعار البترول والتحول من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الحر، وارتفاع معدلات المديونية وفوائدها، وتراجع سعر صرف الدينار أمام العملات الدولية... الخ)، إلا أنه عرف نوعاً من الاستقرار مع العشرية الأولى للألفية الثالثة، ليرتفع مجدداً خلال سنة 2012 نتيجة لإفراقات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.
- عرف النمو السكاني في الجزائر الارتفاع بوتيرة متناسقة بين (0.3 و 0.6) مليون على طول مدة الدراسة.

تطور النفقات العامة في الجزائر مر بثلاث مراحل رئيسية: المرحلة الأولى وهي مدة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات والتي تميزت بضعف النفقات العامة وتماشيا بوتيرة ضعيفة، أما المرحلة الثانية فهي المرحلة الممتدة مع نهاية التسعينات وبداية العشرية الأولى من الألفية الثالثة والتي عرفت تطورا في نمو النفقات العامة حيث أصبحت تزداد بوتيرة متوسطة نتيجة لبداية ارتفاع أسعار البترول وبداية مرحلة المخططات (المخطط الثلاثي الأول 2001/2004 خصص له حوالي 7 مليارات دولار) (مسعي، 2012: 147)، وأما المرحلة الثالثة فهي مرحلة التوسع الإنفاقي والتي عرفت تطور النفقات بوتيرة متسارعة نتيجة لسياسات التخطيط (المخطط الخماسي الأول حوالي 114 مليار دولار، والخماسي الثاني حوالي 130 مليار دولار -مرجع سابق- والمخطط الخماسي الثالث حوالي 262 مليار دولار) (موقع الإذاعة الجزائرية، 2014)، والارتفاع القياسي في أسعار البترول: (أخذت الأسعار في الارتفاع لتبلغ 39.48 و 54.54 \$ للبرميل خلال سنتي 2004، 2005 على التوالي (مجلخ، 2013) لتبلغ بعد ذلك 61.7 \$ للبرميل خلال سنة 2006 وفي سنة 2007 بلغت 68.19 \$ للبرميل (خميس، 2013)، ثم واصلت أسعار البترول ارتفاعها في سنة 2008 لتبلغ أكثر من 140 \$ للبرميل في شهر أغسطس 2008، ثم أخذت في التراجع لتبلغ أقل من 40 \$ للبرميل في ظرف قياسي مع نهاية سنة 2008، وفي سنة 2009 أخذت أسعار البترول تتحسن تدريجا من سنة إلى أخرى لتنهار مرة أخرى خلال سنتي 2014 و 2015.

2. اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة (اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لاستقرارية السلاسل): يتم إجراء اختبار الاستقرارية من خلال اختبار ديكي فولر المطور ADF واختبار KPSS. من أجل تحديد أثر المتغيرات المفسرة في المتغير التابع لا بد من تحديد مدى استقرارية السلاسل وفقا لاختبار ديكي فولر المطور واختبار KPSS والجدول رقم 01 يوضح نتائج الاختبار.

الجدول رقم 01: نتائج اختبار جذر الوحدة لاستقرارية السلاسل حسب اختباري (ADF، KPSS)

اختبار ديكي فولر الموسع ADF					
المتغير	اختبار المستوى بقاطع	اختبار المستوى بقاطع واتجاه عام	اختبار الفروق الأولى بقاطع	اختبار الفروق الأولى بقاطع واتجاه عام	درجة التكامل I(D)
TCHO	-2.211560	-2.919402	-3.581638	-3.767788	I (1)
PIB	3.084431	-0.388342	-3.991643	-5.672179	I (1)
PTOT	-0.237497	-1.066249	-1.455129	-1.360626	I (1)

I (1)	-4.379799	-3.607049	-0.762340	1.824372	DEP
I (1)	-4.311191	-4.394165	-1.900858	-1.452835	TINF
اختبار KPSS					
I (1)	0.127520	0.206191	0.170418	0.326296	TCHO
I (1)	0.141911	0.460713	0.191327	0.658116	PIB
I (1)	0.157416	0.157997	0.102581	0.716650	PTOT
I (1)	0.077778	0.435390	0.175232	0.606611	DEP
I (1)	0.088449	0.087813	0.078368	0.345299	TINF

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج 8 Eviews

تم إجراء الاختبار عند مستوى دلالة 5%.

من خلال الجدول نلاحظ أن جميع السلاسل غير مستقرة في المستوى، أي إن هناك مشكلة جذر الوحدة (القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أقل من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة)، بينما أصبحت جميع السلاسل مستقرة بعد إجراء الفروق الأولى (متكاملة من الدرجة الأولى (I1)) سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام (القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة) هذا بالنسبة إلى اختبار ADF، ونفس النتائج تم الحصول عليها في اختبار KPSS حيث أصبحت السلاسل مستقرة بعد إجراء الفروق الأولى (القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أقل من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة) إذن السلاسل مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى.

3. اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج VAR (Selection Tho Lag Length):

لا اعتماد نموذج الانحدار الذاتي (VAR) فإنه أولاً يجب تحديد العدد الأمثل لمدد التباطؤ الزمني (Lag Length)، وذلك من خلال المعايير الإحصائية الآتية: (معيار أكايك AIC، معيار شيوارتتز SIC، معيار هانن كون HQ، حيث يتم اختيار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل (الهويش، 2014: 436) والجدول رقم 02 يوضح ذلك.



من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ أن:

- معدل البطالة يعرف من خلال هذه المعادلة بثابت وتأخيرين بالنسبة لكل من: معدل البطالة، النفقات العمومية، الناتج الداخلي الخام الحقيقي، حجم السكان ومعدل التضخم، أي إن معدل البطالة في السنة t يعرف ويتأثر بمعدل البطالة والمتغيرات الأخرى خلال السنتين السابقتين ($t-1$ ، $t-2$).
- قيمة الثابت موجبة وهو يمثل قيمة معدل البطالة في غياب المتغيرات الأخرى وهي مقبولة اقتصادياً.
- هناك علاقة طردية بين معدل البطالة وقيمتها المؤخرة الأولى (إشارة موجبة) ويعني ذلك أنه في حالة ارتفاع معدل البطالة لسنة ما فيتوقع أن يستمر هذا الارتفاع في السنة المقبلة، وأن انخفاض معدل البطالة لسنة ما فيتوقع أن يستمر هذا الانخفاض في السنة المقبلة، ويرجع هذا التغير إلى توجهات النشاط الاقتصادي خلال الدورات الاقتصادية المتكررة والمتعاقبة (سنوات من الرواج الاقتصادي تتبعها سنوات من الانكماش في النشاط الاقتصادي)، أما العلاقة العكسية بين معدل البطالة وقيمتها المؤخرة الثانية (إشارة سالبة) فتشير إلى أن ارتفاع معدل البطالة في سنة ما يتوقع أن يكون له تأثير عكسي بعد سنتين، أي إن معدلات البطالة تتراجع نتيجة لتدخل الحكومة لمعالجة الاختلال الحاصل من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة وبرامج الشغل المسطرة.
- هناك علاقة طردية بين معدل البطالة والنفقات العامة بالنسبة للتأخر الأول فزيادة النفقات العامة لسنة ما تؤدي إلى زيادة معدل البطالة في السنة الموالية لها نتيجة لعدم ظهور نتائج السياسة المالية في المدى القصير، وعلاقة عكسية بالنسبة للتأخر الثاني فزيادة معدل الإنفاق العام لسنة ما يؤدي إلى تراجع معدلات البطالة في السنتين الموالتين لها وهذا ما يبرز فعالية السياسة المالية المتمثلة في الإنفاق العام التي تتبعها الدولة لمعالجة مشكلة البطالة في المدى المتوسط والطويل، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- هناك علاقة عكسية للناتج الداخلي الخام بالنسبة للتأخرين فزيادة الناتج الداخلي الخام الحقيقي تساهم في زيادة حجم الاستثمارات، ومن ثم توفير مناصب شغل جديدة مما يساهم في تراجع معدلات البطالة والعكس بالعكس وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- هناك علاقة طردية بالنسبة للتأخرين الخاصين بحجم السكان، وهو ما يفسر التأثير





محددات البطالة في الجزائر: دراسة تطبيقية (57-87)

في نفس الاتجاه لتغير حجم السكان على معدلات البطالة، فزيادة عدد السكان تؤدي إلى زيادة معدلات البطالة وهو ما يتوافق كذلك مع النظرية الاقتصادية.

- العلاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم في التأخر الثاني إلا أنها طردية في التأخر الأول وهو ما يتماشى مع مدلول النظرية الاقتصادية النقدية، وهذا ما يفسر أن التأثير العكسي لمعدل التضخم في معدل البطالة يظهر على المدى المتوسط والطويل من خلال تدخل الدولة.

أما من الناحية الإحصائية نلاحظ أن قيمة معامل التحديد 0.9387 وهي قيمة مرتفعة تقترب من الواحد، وهو ما يفسر شدة العلاقة بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغيرات التفسيرية، أي تغير معدل البطالة يرجع إلى المتغيرات التفسيرية بنسبة 93.8% والباقي يعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما أن قيمة فيشر المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية وهذا يعني أن للنموذج ككل معنوية إحصائية.

2.4- تحليل التباين لنموذج البطالة: يوضح تحليل التباين العلاقة بين المتغيرات وتأثير كل منها في بعضها البعض من خلال تحديد مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير العائد خطأ التنبؤ في المتغير نفسه، والمقدار العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى والجدول رقم 03 يوضح تحليل التباين لنموذج البطالة.

الجدول رقم 03: تحليل التباين لنموذج البطالة

Pe-riod	.S.E	DDEP	DTCHO	DPTOT	DTINF	DPIB
1	2.175865	8.176980	91.82302	0.000000	0.000000	0.000000
2	3.319285	13.18617	83.78802	0.478029	0.919734	1.628050
3	4.057955	20.15956	74.91288	0.319839	1.190865	3.416852
4	4.644469	25.92761	68.55321	0.318690	1.063819	4.136677
5	5.080283	29.87730	63.98101	0.369432	1.047935	4.724327
6	5.382702	32.47777	60.10478	0.528446	1.180460	5.708543
7	5.586711	34.24718	57.12739	0.768402	1.289587	6.567437
8	5.710708	35.48138	55.19307	0.959460	1.337092	7.029003
9	5.777106	36.26876	54.05389	1.077268	1.360987	7.239101
10	5.809327	36.69446	53.45993	1.147273	1.373814	7.324526

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 8





سليم مجلخ (87-57)

من خلال الجدول نلاحظ أن تأثير حجم السكان في معدلات البطالة ضعيف جداً فهو لا يتجاوز 1.14 %، كما أن تأثير معدل التضخم في معدل البطالة ضعيف رغم ارتفاعه التدريجي، إلا أن تأثيره لا يتجاوز 1.37 %، أما بالنسبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي والنفقات العامة فهما يؤثران بقوة في معدلات البطالة؛ إذ إن قيم كل منهما ترتفع تدريجياً وهو ما يؤكد على أن نتائجهما تظهر على المدى الطويل في التأثير في معدلات البطالة، فزيادة الناتج الداخلي الخام في الجزائر نتيجة لزيادة مداخيل البلاد من البترول ساهمت في تراجع معدلات البطالة نتيجة لزيادة معدلات التشغيل الناتجة عن زيادة الاستثمارات وزيادة القروض الممنوحة، إلا أن هذا التأثير أصبح عكسياً أي تراجع الناتج الداخلي الخام الحقيقي نتيجة لتراجع موارد البلاد من البترول بسبب انخفاض أسعاره المتأثرة بالركود الاقتصادي العالمي ساهم في ارتفاع معدلات البطالة، أما بالنسبة للنفقات العامة فنفاقات التجهيز الموجهة للاستثمارات الجديدة تظهر نتائجها تدريجياً من خلال إقامة المشاريع وبداية مراحلها الإنتاجية التي تحتاج إلى يد عاملة جديدة، وهو ما يؤثر في معدلات البطالة التي تتراجع تدريجياً على المدى الطويل، إلا أن تراجع حجم النفقات العامة نتيجة لسياسة الترشيد، التقشف وتجميد المشاريع الناتجة عن أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في الجزائر ساهم في تراجع حجم النفقات العامة ومنها حجم الاستثمارات العامة الأمر الذي انعكس سلباً على معدلات البطالة.

5. اختبار التكامل المشترك Co - intégration test واختبار السببية: بعد تحديد درجة التكامل ودرجة التأخر فإنه سيتم تطبيق اختبار التكامل المشترك واختبار السببية، حيث تعتبر طريقة جوهانسون (Johansen 1988) للتكامل المشترك أفضل من طريقة (Engle - granger) عندما تكون متغيرات النموذج أكثر من متغيرين ويهدف هذا الاختبار إلى تحديد التوازن الطويل الأجل بين المتغيرات (عقون، 2009/2010)، ومن شروطه أن تكون جميع المتغيرات مستقرة عند نفس المستوى.

5-1- اختبار جوهانسون (Johansen Cointegration Test) للتكامل المشترك: بما أن السلاسل الزمنية مستقرة ومتكاملة من نفس الدرجة فإنه يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك الذي يحدد العلاقة بين المتغيرات على المدى الطويل. والجدول رقم 04 يوضح ذلك.



الجدول رقم 04: نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك





Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic Trace	Critical Value0.05	Prob.**
None *	0.901343	127.3136	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.769817	62.46257	47.85613	0.0012
At most 2 *	0.643563	51.33387	39.79707	0.0371
At most 3	0.274017	9.547848	15.49471	0.3171
At most 4	0.020551	0.581428	3.841466	0.4458
Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج 8 Eviews

من خلال الجدول نلاحظ أن λ_{trace} أكبر من القيم الحرجة عند مستوى دلالة 5% في الحالات الثلاثة الأولى مما يعني قبول فرضية العدم H_0 التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وبالتالي وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة، كما نلاحظ أن عدد متجهات التكامل المتزامن هو $r = 2$ عند مستوى معنوية 5% مما يفسر تزامن البطالة والمتغيرات الأخرى أي تواجد توليفة خطية ساكنة بين البطالة والمتغيرات المفسرة لها، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أي أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها.

2-5- اختبار السببية لغرانجر (Granger Causality Test): تعني العلاقة السببية في الاقتصاد قدرة أحد المتغيرات على التنبؤ (تسبب في) في متغير آخر (حمادي وذنون، 2014: 275) ويركز هذا الاختبار على العلاقة المباشرة بين المتغيرات واتجاهها والشكل رقم 02 يوضح ذلك:

الشكل رقم 02: نتائج اختبار السببية بين متغيرات الدراسة لفرانجر

	DTCHO				
DPIB	Non	DPIB			
DPTOT			DPTOT		
DDEP	Non			DDEP	
DTINF	Non	Non	Non	Non	DTINF

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج 8 Eviews

يشير السهم في الشكل السابق إلى اتجاه السببية (أحادي الاتجاه أو ثنائي) أما الرقم في المربع فيشير إلى فترات التباطؤ، بينما تشير Non إلى عدم وجود علاقة سببية ومن خلال اختبار السببية لفرانجر (Granger Causality Test) تم تحديد اتجاه السببية كالآتي:

وجود علاقة سببية بين النفقات العامة والنتاج الداخلي الخام الحقيقي في اتجاه واحد من DDEP إلى DPIB بمعنى النفقات العامة تؤثر في الناتج الداخلي الخام.

وجود علاقة سببية بين معدل البطالة وحجم السكان في اتجاه واحد من DTCHO إلى DPTOT بمعنى معدل البطالة يؤثر على حجم السكان.

وجود علاقة سببية بين الناتج الداخلي الخام الحقيقي وحجم السكان في اتجاه واحد من DPIB إلى DPTOT بمعنى أن الناتج الداخلي الخام الحقيقي يؤثر في حجم السكان.

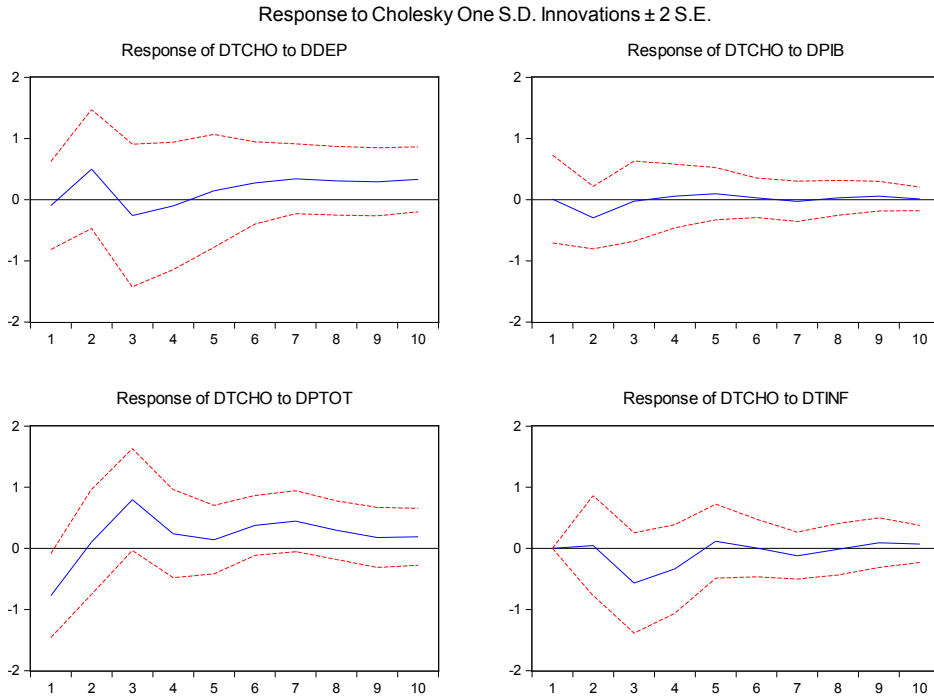
وجود علاقة سببية بين النفقات العامة وحجم السكان في اتجاهين من DDEP إلى DPTOT بمعنى النفقات العامة تؤثر وتتأثر بحجم السكان.

6. **أثر الصدمات ودوال الاستجابة الدفعية:** إن حدوث صدمة في إحدى المتغيرات يحدث أثراً في باقي المتغيرات الأخرى، وبما أن موضوع دراستنا هو البطالة فإننا سنبحث حول أثر حدوث صدمات منفردة في المتغيرات الخارجية، وأثارها على المتغير الداخلي المتمثل في البطالة، بمعنى آخر مدى استجابة معدل البطالة للصدمات المرتبطة بالمتغيرات الأخرى، والشكل رقم 03 يوضح ذلك.



محددات البطالة في الجزائر: دراسة تطبيقية (57-87)

الشكل رقم 03: استجابة معدلات البطالة لصدمة تنبؤية لمتغيرات النموذج خلال عشر سنوات مقبلة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج 8 Eviews

من خلال الشكل نلاحظ أن:

أثر صدمة النفقات العامة على معدلات البطالة: إن حدوث صدمة إيجابية بـ 1 % في النفقات العامة تؤدي إلى استجابة فورية متذبذبة في معدلات البطالة تتراوح بين الارتفاع والانخفاض خلال المدد الأربعة الأولى (تأثير سلبي أقصى 0.6 % في المدة 2 وتأثير إيجابي أقصى 0.4 % في المدة 3)، لتستقر بعد ذلك عند مستويات سلبية مرتفعة خلال المديين المتوسط والطويل وعلى مدار الفترات الستة المتبقية.

- أثر صدمة الناتج الداخلي الخام الحقيقي على معدلات البطالة: استجابة معدلات البطالة كانت متأخرة، حيث لم تتأثر اتجاه الصدمة الإيجابية في الناتج الداخلي الخام (1 %) خلال المدة الأولى وكانت سلبية 0.3 % خلال المدة الثانية، إلا أن التأثير أصبح يتراوح بين (0 و 0.1) إيجابي ومعدوم خلال المدة الأخرى.





سليم مجلخ (87-57)

- أثر صدمة معدل التضخم على معدلات البطالة: حدوث صدمة إيجابية في معدل التضخم بـ 1% يقابلها أثر سلبي في معدلات البطالة في المدة الثانية بـ 0.2%، مع أثر إيجابي في المدة الثالثة بـ 0.8% وهو أقصى تأثير، إلا أن التأثير أصبح سلبياً تدريجياً خلال الفترات المتبقية.
- أثر صدمة حجم السكان على معدلات البطالة: حدوث صدمة إيجابية في حجم السكان بـ 1% يقابلها أثر إيجابي في معدل البطالة بـ 1.1% في المدة الأولى لينتزع الأثر في المدد الأربعة الموالية، ثم يصبح تأثيراً سلبياً في المدة السادسة 0.1% وأثراً إيجابياً في المديتين المتبقيتين.

نتائج الدراسة:

نلخصها في النقاط الآتية:

- وجود اختلاف بين النظريات الاقتصادية في طرحها، تفسيرها ومعالجتها لظاهرة البطالة.
- من أهم أسباب البطالة في الجزائر الاعتماد المستمر على عائدات البترول، واعتماد حلول ترفيحية لمشكلة البطالة كصيغ (تشغيل الشباب، والشبكة الاجتماعية، والإدماج المهني، عقود ما قبل التشغيل.... الخ)، إضافة إلى عدم تطابق متطلبات التشغيل مع مخرجات التكوين والتأهيل.
- تعتبر البطالة في الجزائر بطالة مزمنة، وبطالة متعلمين.
- من خلال الدراسة التطبيقية حاولنا تقدير نموذج قياسي يتكون من بعض المتغيرات التي تؤثر في البطالة والمتمثلة في الناتج الداخلي الخام الحقيقي، النفقات العامة، حجم السكان ومعدل التضخم وتوصلنا من خلالها إلى:
 - تقدير العلاقة بين معدل البطالة والمتغيرات المفسرة له من خلال نموذج قياسي مقبول اقتصادياً وإحصائياً.
 - جميع السلاسل مستقرة في المستوى الأول (وهذا بالنسبة للاختبارين، KPSS، ADF) ومتكاملة من نفس الدرجة I(1)، ودرجة التأخر في نموذج VAR هي 02.
 - استقرار جميع السلاسل في نفس المستوى وتكاملها من نفس الدرجة I(1)، مكننا من تطبيق التكامل المشترك لجوهانسون الذي أعطت نتائجه وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى الطويل.





محددات البطالة في الجزائر: دراسة تطبيقية (57-87)

- وجود علاقات سببية في اتجاه واحد بين: (النفقات العامة والنتاج الداخلي الخام الحقيقي، ومعدل البطالة وحجم السكان، والنتاج الداخلي الخام الحقيقي وحجم السكان) وعلاقة سببية في اتجاهين بين النفقات العامة وحجم السكان.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عكسية إيجابية بين معدل البطالة والنفقات العامة على المدى المتوسط والطويل، وهذا ما يفسر فعالية السياسة المالية في الجزائر من خلال تأثيرها في معدل البطالة وعلاقة طردية سلبية على المدى القصير.
- هناك علاقة عكسية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الناتج الداخلي الخام الحقيقي ومعدل البطالة على المدى الطويل، وعلاقة طردية على المدى القصير.
- هناك علاقة طردية سلبية ذات دلالة إحصائية بين حجم السكان ومعدل البطالة في المدى القصير والطويل.
- هناك علاقة عكسية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم ومعدل البطالة بالنسبة للتأخير الثاني في حين أن هناك علاقة طردية للتأخير الأول، بمعنى أن هناك علاقة طردية في المدى القصير فالزيادة في معدل التضخم تقابلها زيادة في معدل البطالة، وعلاقة عكسية في المدى الطويل فمواصلة معدلات التضخم زيادتها يقابلها تراجع في معدلات البطالة.
- بين تحليل التباين التأثير الضعيف جداً والتأثير الضعيف لكل من حجم السكان ومعدل التضخم على التوالي في معدل البطالة، والتأثير القوي لكل من الناتج الداخلي الخام والنفقات العامة في معدل البطالة.
- بين تحليل الصدمات تأثيرات مختلفة للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع.





سليم مجلخ (87-57)

توصيات الدراسة:

نلخصها في النقاط الآتية:

- الاستخدام الكفء المثالي وبطريقة فعالة للإعانات والنفقات العمومية الموجهة للتأثير في معدلات البطالة، من خلال توجيهها للمؤسسات المنتجة الصغيرة والمتوسطة.
- اعتماد إستراتيجية التنويع الاقتصادي كآلية للخروج من التبعية البترولية مما يساهم في زيادة الاستثمارات والنواتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما يساهم في إيجاد مناصب شغل جديدة وتراجع معدلات البطالة.
- اعتماد سياسة استهداف تحجيم التضخم كآلية وإستراتيجية حديثة للتحكم في معدلات التضخم.
- تأهيل اليد العاملة العاطلة وتوجيه طلبة الجامعات إلى ما يتوافق مع متطلبات سوق العمل في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع:

- بختي، فريد ومخلوف، عز الدين، التشغيل والبطالة في إستراتيجية نظام المعلومات الجزائري مع محاولة بناء نموذج قياسي لمعدل البطالة، تاريخ الاستفاضة 15/07/2015، عنوان الموقع <https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CB0QFjAAahUKewiPgZyU9dzGAhXDjnIK>
- بختي، فريد. (2005). دراسة تحليلية وقياسية للبطالة باستعمال نماذج أشعة تصحيح الخطأ 1970/2003. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء، الجزائر.
- حمادي، مصطفى فاضل وذنون، مراد عبد المالك. (2014). محددات الاستثمار المحلي في تركيا دراسة قياسية للمدة 1980/2011. مجلة تنمية الراقدين، (116) 36، 267-282.
- خميس، محمد. (2013). تأثير الطفرة النفطية في السياسات النفطية لدول مجموعة الأوبك. مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقفة، العدد 06، 298-304.
- دادن، عبد الغاني وبن طجين، محمد عبد الرحمان. (2012). دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال المدة 1970/2008. مجلة الباحث، جامعة بسكرة، العدد 10، 175-189.
- دحمان، أدريوش. (2013). النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر (دراسة قياسية). مجلة جامعة النجاح للأبحاث، رام الله، فلسطين، (27) 6، 1293-1322.
- روابح، عبد الباقي. (2012). البطالة وتدابير الدعم والحماية الاجتماعية في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 01، الجزائر، العدد 37، 243-260.
- زكان، أحمد وبلعباس رابح. (2010). العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة - دراسة قياسية لحالة الجزائر 1979/2008، تاريخ الاستفاضة 18/07/2015، عنوان الموقع https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=2&ved=0CCYQFjABahUKewjUq_5leXGAhXMOx





محددات البطالة في الجزائر: دراسة تطبيقية (57-87)

- عقون، سليم. (2009/2010). قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسبير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
- مجلخ، سليم. (2013). فعالية برامج السكن في الجزائر في ظل سياسة التخطيط وإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. مجلة الاقتصادي، جامعة عدن، اليمن، العددان (6 و 7)، 483-461.
- مجلخ، سليم. (2014/2015). الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 وأثارها على الدول النامية – دراسة حالة الجزائر -. رسالة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.
- الأسطل، محمد مازن. (2014). العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996/2012). مذكرة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
- مسعودي، مليكة. (2007/2008). البطالة وحلقة (أسعار أجور). مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة حسنية بن بو علي الشلف، الجزائر.
- مسعي، محمد. (2012). سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو. مجلة الباحث، عدد 10، 160-147.
- مقراني، حميد. (2014/2015). أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1998/2012). مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر.
- الهويش، عبد الكريم. (2014). العلاقة السببية بين الإنفاق البلدي والنمو الاقتصادي بالملكة العربية السعودية – دراسة قياسية. المجلة العربية للعلوم الادارية، (21)3، 449-429.
- The World Bank، Data، Economic Policy and Debt، Retrieved February 14، 2014، from <http://donnees.banquemondiale.org/theme/politique-economique-et-dette>.
- The National Office of Statistics، Algeria، Retrieved December 21، 2012، from <http://www.ons.dz/>.
- Ministry of Finance Algeria، Retrieved February 10، 2014، from <http://www.mf.gov.dz/>.





سليم مجلخ (87-57)

Determinants of Unemployment in Algeria :

A Practical Study

Salim Medjellekh

*Faculty of Economic Sciences and Science of Management - University
of 8 May 1945 Guelma*

Guelma - Algeria

Abstract:

The study aims at determining the theoretical framework and the exponent theories related to the problem of unemployment in Algeria and its determinants by analyzing the impact of the exponent variables on the dependent variable (unemployment), in addition to estimating and building a model that enables us to determine the affecting variables that determine unemployment during the period 1985 -2014.

The study found differences in factors that determine unemployment according to economic theories, but in practical terms, it has concluded that there is the presence of a two -direction causal relationship between unemployment and national rates on the one hand; and one direction between the unemployment rate and the rest of the variables on the other, in addition to different relationships of statistically significant positives and negatives between unemployment and other variables for retardations rate.

Keywords: Unemployment, Inflation, Size of the population, Public expenditures, Gross domestic product, Self-rays regression model.

